

# قانون العقوبات القسم العام

النظرية العامة للجريمة

الدكتور  
محمد صبحي نجم  
كلية الحقوق  
الجامعة الأردنية - سابقاً

محكم علمياً



دار الثقافة  
للنشر والتوزيع  
عمان - الأردن



قانون العقوبات  
القسم العام  
التظيرة العامة للجريمة

---

345, 02

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2005/11/2705)

المؤلف: محمد صبحي نجم

الكتاب: قانون العقوبات - القسم العام - النظرية العامة للجريمة

الواصفات: العقوبات الجزائية - الجريمة - القانون الجنائي

لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر

ISBN: 978-9957-16-110-1

الطبعة الحادية عشرة 2024 م - 1445 هـ

جميع الحقوق محفوظة © All rights reserved

رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

وعليه نهب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:



أسسها خالد محمود جابر حنيف عام 1984 عمان - الأردن  
Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

المركز الرئيسي

عمان - وسط البلد - قرب الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري - رقم 3 د  
هاتف: 6 4646361 (+ 962) - فاكس: 6 4610291 (+ 962) ص. ب 1532 عمان 11118 الأردن

فرع الجامعة

عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله - مقابل بوابة العلوم - مجمع عربيات التجاري - رقم 261  
الطابق الأول - هاتف: 6 5341929 (+ 962) - ص. ب 20412 عمان 11118 الأردن

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing

Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

# قانون العقوبات القسم العام

النظرية العامة للجريمة

الدكتور  
محمد صبحي نجم  
كلية الحقوق  
الجامعة الأردنية - سابقاً

محكم علمياً

دار الثقافة

للنشر والتوزيع

1445 هـ - 2024 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتَعِينُ

قال تعالى: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾﴾.

صدق الله العظيم

سورة البقرة: الآية (32)

## المقدمة

هذه أحدث طبعة لمحتوى قانون العقوبات الأردني القسم العام وفق أحدث التعديلات التي طرأت عليه بالقانون المعدل رقم 86 لسنة 2001م.

وقد أصاب التعديل المواد التالية:

المادة 27 المتعلقة بجواز تأجيل تنفيذ العقوبة للحرية، والمادة 29 والمادة 71 فقرة 2 المتعلقة بالعقاب على الشروع، والمادة 2/74 المتعلقة بالمسؤولية الجزائية للأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين، والمادة 340 المتعلقة بالعدر المحل، واستبداله بالعدر المخفف بعد التعديل، والمادة 342 المتعلقة بالقتل المبرر دفاعاً عن النفس أو المال أو العرض "الدفاع الشرعي - الحالة الممتازة" حيث شمل هذا النص دخول بيت السكن أو محاولة الدخول ليلاً أو نهاراً، والمادة 282 المتعلقة بجريمة زنى الزوج والزوجة، والمادة 283 المتعلقة بأدلة الإثبات في جريمة الزنا والمادة 285 المتعلقة بجريمة السفاح.

إن قانون العقوبات هو مجموعة من القواعد الموضوعية التي تحدد الجرائم والعقوبات والتدابير الإحترازية المقررة لهذه الجرائم، وتتكون القواعد الموضوعية هذه من نوعين من القواعد: النوع الأول: يتضمن الأحكام العامة التي تخضع لها سائر الجرائم والعقوبات المختلفة. أما النوع الثاني من هذه القواعد: فيشمل القواعد الخاصة بكل جريمة على حدة وظروفها المشددة أو المخففة والعقوبة المقررة لها. وتتصف قواعد قانون العقوبات بالصفة الجزائية والصفة الآمرة بالنهي عن ارتكاب الجريمة وهذا ما يقرنه بالذاتية الخاصة التي تميزه عن بقية فروع القانون العام منه والخاص. وتمتاز قواعد قانون العقوبات القسم العام بالثبات والاستقرار، لأنها عامة تشمل جميع الجرائم وعقوباتها والتدابير الإحترازية المقررة لها، ورغم ذلك فهي قابلة للتعديل تبعاً للتغيير الذي يصيب الدول والمجتمعات في عصر العولمة والإنترنت والتكنولوجيا الحديثة.

ويشمل قانون العقوبات القسم العام القواعد القانونية المتعلقة بالجرائم، وأركانها والمسؤولية الجزائية، وموانع المسؤولية، وموانع العقاب، والأعدار القانونية، وظروف الجريمة وأسباب الإباحة، والشروع وصور القصد الجرمي والمساهمة في الجريمة وصور هذه المساهمة.

وقانون العقوبات هو الذي ينظم حق الدولة في العقاب، وهذا الحق يعتبر من أخطر ما تملكه الدولة من الحقوق في مواجهة الأفراد؛ لذا فإنني أنهج في كتابة هذا المؤلف المنهج العلمي المبسط والمباشر في توضيح المعلومة بطريقة موجزة دون إفراط أو تفريط بعيداً عن أسلوب المقارنة والإطالة والجدل الذي يقلق القارئ، وخاصة أن هذا المساق هو بداية معرفة الطالب فروع القانون الجنائي بمفهومه الواسع؛ لذا يجب أن اتبع أسلوب البساطة والتحديد في عرض كل فقرة من فقرات هذا المؤلف ليتطابق مع وصف هذا المساق ومع الخطة الدراسية المقررة على طلبة كلية الحقوق وفق نظام الساعات المعتمدة، وليلم الطالب بجميع مفردات وعناصر هذه المادة، وهذا هو الأسلوب الذي اتبعته طوال 25 عاماً أمضيته في التدريس في كلية الحقوق في الجامعة الأردنية.

أرجو من الله أن يوفقني في كل جهد أقوم به  
وما التوفيق إلا من عند الله سبحانه وتعالى

المؤلف

الدكتور محمد نجم

## الفهرس

المقدمة ..... 7

### الباب التمهيدي

#### تعريف قانون العقوبات وأهدافه وتطوره وعلاقته بالأخلاق والشريعة الإسلامية

- الفصل الأول: تعريف قانون العقوبات وأهدافه وتطوره وعلاقته بالأخلاق والدين ..... 11
- المبحث الأول: تعريف قانون العقوبات ..... 12
- المبحث الثاني: أهداف قانون العقوبات ..... 14
- المبحث الثالث: علاقة قانون العقوبات بالأخلاق والدين ..... 17
- المبحث الرابع: تطور قانون العقوبات ..... 19
- المطلب الأول: مرحلة ما قبل تكون الجماعة ..... 19
- المطلب الثاني: مرحلة نشوء الدولة ..... 21
- المطلب الثالث: مرحلة الدراسة الفلسفية ..... 22
- المطلب الرابع: المدرسة التقليدية ..... 23
- المطلب الخامس: المدرسة الوضعية ..... 25
- المطلب السادس: مدرسة الدفاع الاجتماعي ..... 27
- الفصل الثاني: مبادئ التجريم والعقاب في الشريعة الإسلامية ونشأة قانون العقوبات الأردني ..... 29
- المبحث الأول: مبادئ التجريم والعقاب في الشريعة الإسلامية ..... 30
- المطلب الأول: الجرائم التي نص القرآن على العقاب عليها في الدنيا .. 30
- المطلب الثاني: المسؤولية الجنائية ..... 32
- المبحث الثاني: نشأة قانون العقوبات الأردني ..... 35

### الباب الأول

#### مصادر التجريم والعقاب

- الفصل الأول: الشرعية الجنائية ..... 40
- المبحث الأول: مبدأ شرعية الجرائم والجزاء ..... 41
- المبحث الثاني: نتائج مبدأ الشرعية ..... 43
- المبحث الثالث: ما المقصود بالنص التشريعي؟ ..... 45
- المبحث الرابع: تفسير النصوص الجنائية ..... 47

48	المطلب الأول: التفسير التشريعي
49	المطلب الثاني: التفسير الصادر عن ديوان تفسير القوانين
50	المطلب الثالث: التفسير القضائي
50	المطلب الرابع: التفسير الفقهي
51	الفصل الثاني نطاق تطبيق قانون العقوبات
52	المبحث الأول: سريان قانون العقوبات من حيث الزمان
54	المبحث الثاني: عدم رجعية قانون العقوبات
57	المبحث الثالث: رجعية القانون الأصلح للمتهم
59	المبحث الرابع: شروط تطبيق القانون الأصلح للمتهم
64	المبحث الخامس: نطاق تطبيق النص الجنائي من حيث المكان
65	المطلب الأول: مبدأ الاختصاص الإقليمي
77	المطلب الثاني: مبدأ الاختصاص العيني
79	المطلب الثالث: مبدأ الاختصاص الشخصي
83	المطلب الرابع: مبدأ الاختصاص العالمي (الشمولي)
	المبحث السادس: تطبيق القانون الجزائي الأجنبي ومفعول الأحكام
85	الجزائية في الأردن

## الباب الثاني

### نظرية الجريمة

90	الفصل الأول: تعريف الجريمة
	المبحث الأول: الفرق بين الجريمة في قانون العقوبات وبين الجريمة في القانون المدني
94	المبحث الثاني: الفرق بين الجريمة الجنائية والجريمة التأديبية أو الإدارية
96	الفصل الثاني: تقسيم الجرائم في قانون العقوبات
98	المبحث الأول: تقسيم الجرائم وفق جسامة العقوبة
103	المبحث الثاني: تقسيم الجرائم على أساس الركن المادي
103	المطلب الأول: الجرائم الإيجابية والجرائم السلبية
105	المطلب الثاني: الجرائم الوقتية والجرائم المستمرة
109	المطلب الثالث: الجرائم البسيطة وجرائم الاعتياد
111	المطلب الرابع: الجرائم الوقتية المتتابعة الأفعال
113	المبحث الثالث: تقسيم الجرائم وفق الركن المعنوي

116	الفصل الثالث: الركن الشرعي للجريمة
118	المبحث الأول: مبدأ الشرعية.. معناه ومدلوله
120	المبحث الثاني: نتائج وآثار مبدأ الشرعية
121	الفصل الرابع: أسباب التبرير (الإباحة والمشروعية)
123	المبحث الأول: الإباحة وموانع المسؤولية
124	المبحث الثاني: أسباب الإباحة وموانع العقاب (الأعذار المعفية من العقاب)
126	المبحث الثالث: أسباب التبرير في قانون العقوبات الأردني
126	المطلب الأول: ممارسة الحق
130	المطلب الثاني: الدفاع الشرعي
161	المطلب الثالث: حالة الضرورة
164	المطلب الرابع: رضاء المجني عليه كسبب من أسباب التبرير
166	المطلب الخامس: إجازة القانون وتطبيقاتها
176	الفصل الخامس: الركن المادي للجريمة
177	المبحث الأول: عناصر الركن المادي
177	المطلب الأول: السلوك - الفعل
179	المطلب الثاني: النتيجة الإجرامية
181	المطلب الثالث: علاقة السببية
192	المبحث الثاني: الشروع في الجريمة
194	المطلب الأول: تعريف الشروع وأنواعه
197	المطلب الثاني: أركان الشروع
208	المطلب الثالث: عقوبة الشروع
210	المطلب الرابع: الجريمة المستحيلة
216	الفصل السادس: الركن المعنوي للجريمة (القصد الجرمي)
219	المبحث الأول: أساس الركن المعنوي
220	المطلب الأول: الإرادة الإنسانية بين الحرية والجبرية
224	المطلب الثاني: متى تكون الإرادة معتبرة قانوناً؟
245	المطلب الثالث: من يُسأل جنائياً؟
251	المبحث الثاني: عناصر الركن المعنوي
251	المطلب الأول: القصد الجرمي
263	المطلب الثاني: الخطأ غير العمدى
272	المطلب الثالث: الركن المعنوي في المخالفات

## الباب الثالث

### المساهمة في الجريمة

279	الفصل الأول: المساهمة المادية
280	المبحث الأول: المساهمة الأصلية (فاعل الجريمة)
285	المبحث الثاني: المساهمة المعنوية (التحريض على ارتكاب الجريمة)
289	الفصل الثاني: المساهمة التبعية
291	المبحث الأول: الفعل المرتبط بسلوك المتدخل
292	المبحث الثاني: وسائل التدخل (سلوك المتدخل)
295	المبحث الثالث: القصد الجرمي في المساهمة التبعية
297	المراجع